تمكين المراة اقتصاديا في العراق ... رافعات لمنهج تمكيني واعد

Empowering Economic women in Iraq…Leverages for an approach empowering and promising

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 22-11-2021
- تاريخ ارسال : 28-11-2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 02 –12 -2021 النشر

الباحثة: ليلى سبتي طعمة
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Layla Sabte Tiema
Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq
IayIasabte@gmail.com

أ.د وفاء جعفر المهداوي
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Prof. Dr. Wafaa Jaafar Al-Mahdawi
Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq
wafaa j57@yahoo.com

المستخلص:
يعد موضوع تمكين المرأة الشغل الشاغل لكثير من المتخصصين في مجال تنمية المرأة وقد حاولت الكثير من الدراسات سواء على المستوى الدولي او المحلي الوقوف على الادوار المهمة التي تشغلها المرأة والتداعيات التي تتأثر بها المرأة بسبب الازمات التي تعصف باقتصاديات البلدان من جهة .. والمجتمع بكل فئاته من جهة اخرى . ولما كان تمكين المرأة وسبل النهوض بها اقتصادياً، من بين ابرز الموضوعات الاستراتيجية التي ترى المرأة عنصر اساسي في العملية التنموية وتقدم المجتمع ،نظراً لما تواجهها المراة العراقية من تحديات على مر العقود وتعدد الفجوات النوعية واتساعها جاءت الخطة الوطنية لتمكين المرأة العراقية 2021 لتناصر تمكين المرأة وتؤكد على دورها الريادي في عملية التنمية لتعلن ان مضامين هذه السياسة تعكس عملية التغيير في ثقافة التمييز وبناء لثقافة التكافؤ والمساواة بكل ابعادها القيمية والنفسية والقانونية وزيادة مشاركتها في سلطات الدولة وصنع القرار

الكلمات المفتاحية : التمكين – المراة – الرافعات

Abstract:
The issue of women's empowerment is a preoccupation for many specialists in the field of women's development, and many studies, whether at the international or local level, have tried to identify the important roles occupied by women and the repercussions that women are affected by due to the crises that afflict the economies of countries on the one hand, and society in all its categories from On the other hand . And since the empowerment of women and ways to advance them economically, are among the most prominent strategic issues that see women as an essential element in the development process and the progress of society, given the challenges faced by Iraqi women over the decades and the multiplicity and widening of qualitative gaps, the National Policy for the Empowerment of Iraqi Women 2021 came to advocate the empowerment of women It affirms its pioneering role in the development process, declaring that the contents of this policy reflect the process of change in the culture of discrimination and building a culture of equality and equality in all its value, psychological and legal dimensions and increasing its participation in state authorities and decision-making.

Keywords: Empowerment – Women - Jacks

المقدمة:
ان التمكين الاقتصادي للمرأة لم يكن وليداً فكرياً حديثاً بل تعود جذوره بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام (1945) واعلان فيينا لحقوق الإنسان عام(1993) وصولاً الى اكثر المؤتمرات اهتماماً في تمكين المرأة الا وهو مؤتمر بكين عام1995، وتعد المرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وان قضايا المرأة متشابكة في جميع المجالات ولابد من معالجتها بنهج متكامل اذا اردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل وتمكين المرأة في العراق وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل اساسا من

الاسس الضرورية اللازمةلتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلم والأمان المجتمعي، ولتحقيق التنمية الشاملة المستدامة لا بد ان تتحقق شراكة عادلة بين المرأة والرجل وتكون بموجبها النساء العراقيات مشاركات في التخطيط بلرامج التنمية، إذ ان عدم مشاركة النساء العراقيات وتهميشهن سيعرقل ويعطل الثروة البشرية. لذلك وضعت مجموعة من الرافعات لتمكين المراة العراقية اقتصاديا واجتماعيا وتقافيا .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في كون المرأة العراقية غير ممكنة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبوجه خاص الاقتصادية، ولكون طبيعة التحديات التي تواجهها السياسات والتدابير غير المناصرة للمرأة مما تسبب في اتساع الفجوات الكمية والنوعية من منظور النوع الاجتماعي وهذا ادى الى تراجع مستويات الانجاز في تحقيق الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على التمييز بين الجنسين.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال السياسات والتدابير والبرامج والمبادرات المطلوبة من اجل دور اكبر لتمكين المرأة العراقية ، واثبات منهج الحق للمراة وتمكينها

فرضية البحث

تبنى البحث فرضية مفادها ان تبني السياسات والاهداف والبرامج وفقا لمنظور النوع الاجتماعي من شانه ان يخفف من حدة الفجوات الكمية والنوعية من منظور النوع الاجتماعي.

هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الرافعات(الاهداف) التي تعمل على تمكين المرأة العراقية من خلال التعرف على السياسات والتدابر والبرامج التي اتخذت لتمكينها .

الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية سيكون العراق حيزا مكانيا للتطبيق

اما الحدود الزمانية تتمثل في عامي (2019- 2021) سيكون حيزازمنيا لتحديد اثر الازمة على المراة من خلال اسقاطاتها على متغيرات التمكين والمشاركة

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي - التحليلي للوصول الى هدف البحث واثبات فرضيته

هيكلية البحث

يتناول البحث مبحثين يتضمن المبحث الاول :مفهوم التمكين واهميته الاقتصادية اما المبحث الثاني : رافعات تمكين المرأة العراقية ... منهج تمكيني واعد .

المبحث الاول :مفهوم التمكين واهميته الاقتصادية

المطلب الاول : مفهوم التمكين ودلالاته

من المعروف ان مفهوم التمكين يتباين بتباين المصدر التعريف الذي تم تبنيه وعليه فهناك مفاهيم ذات مصادر سياسية واجتماعية واخرى نفسية واقتصادية (بن يزة,2010,ص19)

ومفهوم التمكين له معنى متميز في العلوم الاقتصادية والذي تبلور في ادبيات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بوصفه:(كل الممارسات والافعال والانشطة والاجراءات التي تقتضي الى تنمية قدرات الافراد بصورها المختلفة "المادية ، التأهيلية، والتدريبية،" وتحفيزهم وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على ان يكونوا مشاركين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع ومؤهلين لان يحصلوا على فرصتهم في الحياة بمستوى انساني يعزز قدراتهم المتفاوتة ويمنحهم حقوقهم الإنسانية ويضمن استمرارية شراكتهم مع الآخرين). (الراوي، 2000، ص189)

كما جاء الاقتصادي "karl " ليعرف التمكين بانه(عملية تنمية الناس عن طريق بناء قدراتهم المختلفة التي تودي الى مشاركة اوسع واقوى لأحداث تغير بالعمل والمجتمع) ، ان مفهوم التمكين يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات او حضورها وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر او ما يختصره مفهوم تعزيز القدرات. (Karl, 1995 ,p4)

المطلب الثاني: اهمية التمكين:

برزت اهمية التمكين مع بداية ظهور مفهوم التنمية المستدامة التي كانت من ابرز مبادئها المساءلة والشفافية والمساواة والتمكين وهذه المبادئ وجدت مكانها عندما اعلن عن مؤتمر الارض في طروحات التنمية المستدامة(البستاني، 2009، ص66-67)،سعيا وراء توظيف الامكانات البشرية المتاحة في المجتمع لأحداث تطور منشود للانسان الذي هو العنصر الاساس مثلما هو هدف التنمية وغايتها فنجاح التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري عن طريق تعزيز النوع الاجتماعي(النعيمات، وثيقة الكترونية)، فالتمكين استمد تطوره من منهج النوع الاجتماعي والتنمية التي عادة تسود تلك العلاقة حالة عدم التوازن لصالح الرجال على حساب المرأة في توزيع القوة.

المبحث الثاني :رافعات تمكين المرأة العراقية ... منهج تمكيني واعد

المطلب الاول:رافعات التمكين

لتأسيس بيئة تمكينية محفزة لبناء قدرات المرأة العراقية والاستجابة لمتطلبات سوق العمل بقطاعيه العام والخاص بما يعزز من مشاركتها الاقتصادية وتقليص الفجوات في مجال التمييز بين الجنسين بما يحقق الانصاف والعدالة والمساواة

ويستجيب لحقوقها المعززة لأمنها الانساني ومن ابرز الرافعات المقترحة هي الاتي:-

اولا: تبني موازنة حساسة النوع الاجتماعي

برزت اهمية تضمين الموازنة العامة للدولة لاحتياجات المرأة والرجل بوصف ان الموازنة سوف تتضمن احتياجات كل من الرجل والمرأة وبدلا عن تعمل على تحقيق المساواة فضلا عن المحافظة على تبني العدالة الاجتماعية ،حيث تهدف الموازنة لدراسة كيفية اقامة التوازن ما بين النفقات العامة والايرادات العامة وتفادي مشكلات التضخم والركود الاقتصادي ،وهذا يتطلب تحديد الاولويات والاستفادة الفاعلة من استعمال الموارد ونظرا لقلة الايرادات فانه لا يمكن الوفاء بجميع الالتزامات ومن ثم فلابد من تحديد الاحتياجات الملحة التي يتعين الوفاء بها ، ان الموازنة التي تأخذ احتياجات المرأة في حساباتها تهدف اساسا لدمج النوع الاجتماعي في مسار الموازنة العامة للدولة ولو تحقق هذا فسوف نصل لموازنات مستجيبة لاحتياجات المرأة . وتبرز اهمية تطبيق الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي(صبحي، 2006، ص5) عن طريق الاتي:

1- تحسين عملية تخصيص الموارد للنساء والرجال عن طريق معرفة الاعتمادات المخصصة لها بالموازنة وتدعم فكرة دمج النوع الاجتماعي في السياسة الاقتصادية باعتبار ان الموازنة تعكس السياسة المالية للدولة
2- مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسة الاقتصادية عن طريق المطالبة بزيادة الاعتمادات المخصصة للمرأة اذ تسهل الموازنة المستجيبة لاحتياجات النساء من معرفة مقدارتلك المخصصات
3- دعم جهود الوزارات والجهات الحكومية في سد الفجوات النوعية والحد من التمييز ضد المرأة وتحسين فاعلية الانفاق العام وسعي الحكومة الى مكافحة الفقر وتحقيق اهداف التنمية المستدامة
4- قيام وزارة المالية في تطبيق اساليب متطورة لأعداد الموازنة بتطبيق موازنة البرامج وقياس الاداء المستجيبة للنوع وزيادة مستوى شفافية الموازنة(شهيب، 2017،ص188)

ثانيا: تعزيز دور الصندوق الاجتماعي للتنمية والمستجيب لأولويات النساء

طلبت الحكومة العراقية بقرار مجلس الوزراء المرقم 270 سنة 2016 الحصول على دعم البنك الدولي في تصميم وتمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم المبادرات بقيادة المجتمعات المحلية بهدف تحسين الظروف المعيشية والفرص امام الفقراء والفئات الاكثر هشاشة والاولى بالرعاية من النساء والرجال في العراق ، وعليه وافق مجلس الوزراء بالقرار رقم 379 لسنة 2017 على مشروع الصندوق وبموجبه يقدم البنك دعماً للحكومة العراقية بمبلغ قرض قدره (300) مليون دولار امريكي على مدى خمس سنوات، ومنذ نهاية عام 2016 عمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع المختصين في الحكومة وقدم الدعم بشأن اطار عمل الصندوق ووقعت الحكومة اتفاقية قرض مشروع الصندوق في نيسان 2018 استناداً الى الممارسات الدولية الناجحة .

1- محاور انشطة الصندوق

- توفير وتحسين الخدمات الاساسية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية والفقيرة والمحرومة .
- تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المستهدفة وتمكينها اقتصادياً عن طريق توفير القروض وفرص العمل .
- بناء القدرات والتطوير المؤسسي للعاملين في الصندوق والمجتمعات المحلية .

وهنا ايضاً نلحظ بأن انشطة الصندوق تميل الى استهداف المجتمع المحلي ككل وفي جميع محافظات العراق من دون استهداف مباشر لأولويات النساء مما يجعل من اتجاهات الانفاق الممول من القرض المقدم من البنك الدولي يستجيب لتقديم الخدمات العامة من دون اعطاء خصوصية في توجيه هذا الانفاق نحو تلبية احتياجات النساء الفقيرات والمعيلات لأسرهن والسعي الى تمكينهن وضمان استقلالهن الاقتصادي مما يعني بقاءهن ضمن حلقة الفقر والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي . ولم يكن للنساء حصة من هذه المشاريع تعزز تمكينهن واستقلالهن الاقتصادي بل اقتصر دور النساء في المشاركة بالآلية التنظيمية لاختيار تلك المشاريع والتصويت عليها

لذا لابد من بذل الجهود المستجيبة لتعزيز دور الصندوق في تقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية والتمكينية بما يضمن توليد بيئة مناسبة للمرأة الفقيرة والارملة والمعيلة للأسرة والمعززة لاستقلالهن الاقتصادي واخراجهن من حلقة الفقر المفرغة ولعل اختيار المشاريع التي ستمول من الصندوق والحساسة للمرأة ستكون من بين ابرز الرافعات التي تسهم في تمكين المرأة الريفية.

ثالثا : الجامعات المستدامة

تعرف الجامعات المستدامة بانها تلك الجامعات التي تلتزم بقيادة المجتمع نحو التنمية المستدامة عن طريق دمج مبادئ الاستدامة في كافة انشطتها وتوجيه برامجها الاكاديمية والبحثية لتحقيق الاستدامة مع الالتزام بكافة ممارسات الاستدامة من اجل خدمة المجتمع وترسيخ مسؤوليتها المجتمعية مع المحافظة على التنوع الحيوي والنظم المحلية والطبيعية التي تقوم عليها الحياة، وبذلك تعد الجامعة نموذجا مصغرا للاستدامة في مجتمع اكبر (حجازي، 2015، ص28) ،لذلك اصبحت التنمية المستدامة للجامعات معترف بها على انها قضية مهمة في مجال تنظيم مؤسسات التعليم العالي للقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، وروية للوصول الى الجامعة، ونظامها التعليمي وكذلك علاقتها بالمجتمعات، لاسيما في زيادة عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي ، ان تمكين النساء وبخاصة الفتيات لوصول الى الموارد وفرص التعليم العالي، مع قلة الامكانات المتاحة بالمجتمع وسوق العمل ، وان الاعتراف بحقوق النساء والفتيات في التعليم العالي وحق الحصول على الدخل الشخصي تعد عناصر اساسية في بناء شعور التمكين، ومن البرامج المقترحة لتمكين الفتيات عن طريق الجامعات المستدامة هي:-

1- البرنامج الاول: برنامج البحث والابتكار والتدريب

تعد الريادة والابداع في البحوث العلمية لتطوير الجندري في معالجة المشكلات والقضايا الفاعلة في

الدراسات الميدانية عبر حملات داخل المؤسسة الجامعية من الاهداف المهمة في زيادة وتعزيز دور المرأة ورفع مستوى التمكين، فضلا عن جعل اسهام الفتيات اكثر في الفرق البحثية في موضوعات المساواة الجندرية (التمييزعلى اساس النوع الاجتماعي)، والدورات وورش العمل لتحسين المهارات ولزيادة قدراتها عن طريق التأكيد على ضرورة دمج البعد الجندري في هياكل البحوث.

ويسعى البرنامج الى وضع خطط مفادها عقد الجامعات شراكة دولية عن طريق الاتفاق مع هيئة الامم المتحدة للمرأة فضلا عن الى تمويل ودعم الابحاث الرائدة التي تتسم بالابتكار، حيث تعمل هيئة الامم المتحدة للمرأة حاليا غلى تطوير جدول اعمال للبحث والعمل بناء على موضوعات ذات اولوية وهي :

1- قيادة المرأة ومشاركتها
2- انهاء العنف ضد النساء والفتيات
3- اشراك المرأة بشكل كامل في عمليات بناء الاسلام
4- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة
5- جعل اهداف المساواة بين الجنسين محورية في التخطيط للتنمية الوطنية

والتي تستلزم البحث وتحليل البيانات، لاسيما على المستوى المحلي (الداخلي)، مع مؤشرات لقياس الفجوات بين الجنسين والتقدم الحاصل في تطبيقها، لكون المساواة بين الجنسين يفيد المجتمع ككل، فضلا عن الى ان برامج الارشاد تسمح للطلاب بتوسيع فهمهم وكذلك اشراكهم بالمجتمع المحلي ، فضلا عن الى تنمية الشخصية لديهم وتشكيل القيم الاجتماعية(المهداوي-السامرائي ،2021،16-17)

2-البرنامج الثاني: رعاية الام والطفل والاسرة

يسعى هذا المشروع الى تعزيز جودة البيئة المعيشية للأسر التي لديها اطفال ونساء وحوامل، بالإضافة الى المساهمة في مركزية الاسرة، لكل الاجراءات التعليمية ومجموعات الدعم او مجموعات النشاط البدني، كما يعزز البرنامج صحة الحوامل والاطفال في الرعاية للعائلات متعددة التخصصات ،ضمن الاطار البيولوجي النفسي الاجتماعي لكي يسهم مشروع الارشاد للجامعة في تدريب المزيد من البشر المهنيين، ويتضمن هذا البرنامج العلاج الطبيعي والتوجيه والارشاد التغذوي، ويتطلب ذلك مجموعة مختلفة تسهم في التنمية الصحية واعتماد الممارسات الايجابية بشكل رئيس من قبل النساء الحوامل والاسر، فان تلك المبادرات ترفع من مكانة المرأة ، وهي طريقة جيدة لتقليل عدم المساواة بين الجنسين، ولتحقيق هذه الغاية، على الجامعات ان تقوم بدورها بشكل متزايد، وتهدف الاستدامة والعمل كلاعبين رئيسين في هذا العصر الجديد، والسعي لتقديم الحلول التي تمثل هدفها المشترك في تمكين المرأة ،والحد من عدم المساواة بين الجنسين(غنايم، 2001، ص55).

3-البرنامج الثالث: مشروع الفتيات في العلوم

يعد مشروع "الفتيات في العلوم" هو مثال على امتداد الجامعة الذي يسمح بالتفاعل المجتمعي ودور الجامعة في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تعليم المرأة وتمكينها، والسعي الى القضاء على الفوارق بين الجنسين وتعزيز المعرفة والمهارات التقنية للشابات، ويعد المشروع ضروري لانه يدعم بشكل فعال الهدفين الفرعيين الخامس والسابع من الهدف الرئيسي الرابع للتنمية المستدامة وهو(التعليم الجيد)، وذلك لتاكيده انه بحلول عام 2030 على احتياج البلدان الى ضمان القضاء على الفوارق بين الجنسين وضمان المساواة في الوصول الى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الاكثر هشاشة، وذلك بحلول عام 2030 هذا من جهة ومن جهة اخرى يعمل المشروع على الوصول الى التعليم العالي الجيد وجذب الفتيات الى وظائف العلوم والتكنولوجيا وتشجيع النساء اللاتي اخترن بالفعل هذه المهن على الاستمرار ليصبحن عوامل تغيير في التطور العلمي والتكنولوجي، كما يهدف المشروع الى توعية المجتمع الاكاديمي والمجتمعات الاكثر احتياجا لدور المرأة في المجتمع والمساهمة في القضاء على النمطية للجنسين، لما تقدمه من تسريع الجهود المبذولة في تحقيق القضاء على الفقر، وتحقيق الامن الغذائي، ومكافحة الامراض، وتحسين جودة التعليم ،وزيادة فرص العمل اللائق وتحسين الاستدامة البيئية.(pere,2017)

رابعا: قانون العنف الاسري

تصاعدت دعوات القوى المحلية لإقرار قانون العنف الاسري في مجلس النواب، لمواجهة الارتفاع غير المسبوق لجرائم العنف الاسري نتيجة الحجر الصحي وازمة كوفيد19، ولقد صوت على هذا القانون مجلس الوزراء وتم إحالته الى مجلس النواب وفقا للسياقات الدستورية، ولم تكن هذه المطالبة الاولى في الاسراع باقرار قانون العنف الاسري بل كانت هنالك مطالبات سابقة لتوفير الحماية لجميع افراد الاسرة وليس للمرأة فقط، ولقد شددت المطالبات على ان الدستور العراقي (وفق المادة 29) منه، اوجب على الدولة ان توفر الحماية للاسرة بوصفها اساس المجتمع لاسيما الامومة والطفولة كما منع الدستور كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع، لكن اقرار قانون العنف الاسري واجه الكثير من المعترضين ، رغم استفحال حالات العنف الاسري ووجود مشروع قانون العنف الاسري في ادراج مجلس النواب من دون اقرار رغم اجراء التعديلات على بنوده ، ولايزال القانون لم يرى النور بسبب معارضة الاحزاب الاسلامية بحجة ان بعض بنوده تتعارض مع الشريعة الاسلامية والاعراف الاجتماعية ،وانه سوف يفكك الاسرة العراقية، ونتيجة تصاعد وتيرة العنف الاسري دعت بعثة الامم المتحدة السلطات العراقية الى "ضمان استمرار السلطة القضائية في ملاحقة المعتدين ،وزيادة الاستثمار في خدمات الخط الساخن والخدمات عبر الانترنيت الداعمة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم دور منظمات المجتمع المدني، وابقاء ابواب الملاذات الامنة مفتوحة للنساء الهاربات من العنف ومعاقبة مرتكبي اي نوع من انواع العنف(جمهورية العراق، موقع الكتروني)، ولذلك فان اقرار قانون العنف الاسري يعتبر رافعة من رافعات تمكين المرأة فضلا عن الاتي:-

1- اقرار قانون مكافحة العنف الاسري وتوفير الحماية القانونية للمرأة.
2- اعتماد العيادات القانونية المجانية التي تقدم الاستشارات المجانية للمرأة.

3- تامين البيئة التمكينية الامنة للنساء المعنفات عن طريق استحداث مراكز متخصصة وشاملة لمواجهة العنف الجنسي على غرار ما موجود في الدول المجاورة يتضمن هذا المركز متخصصين من وزارة الداخلية والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ومجلس القضاء الاعلى لمعالجة حالات العنف الجنسي ذات الخصوصية الاجتماعية.
4- توافر وزيادة عدد دور ايواء المعنفات ودعمها بالإجراءات الصحية والنفسية اللازمة.
5- توافر برامج دعم نفسي للمعنفات تساعد على اعادة دمجهن في المجتمع.
6- تفعيل اجراءات مكافحة التحرش في العمل وخارجه لحماية المرأة وضمان ممارسة حياتها بدون محددات.
7- نشر الوعي العام وتصحيح الثقافة المجتمعية ضد العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي.
8- تامين الحماية للمرأة في المجتمع من الاساءة بمختلف اشكالها.
9- انتهاج المنحى التشاركي متعدد الابعاد والاختصاصات القائم على حقوق الانسان في مناهضة العنف ضد المرأة باعتبار ذلك مسؤولية وطنية تشاركية
10-تامين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعوقة وصولا الى حالة الاعتماد على الذات.
11-تامين جودة الحياة للمرأة المسنة لضمان العيش بكرامة.
12-تغيير الصورة النمطية التي تبثها وسائل الاعلام عن المرأة بإبراز دورها بصفتها شريكا متكافئا في المجالات كافة.
13-بناء قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة ومستجيبة لمناهضة العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي.
14-تعزيز فرص حكم القانون والنفاذ للعدالة باليات تنسيق واحالة رصينة .
15-تطوير الاجراءات الادارية للمؤسسات والجهات العاملة في مجال حماية المرأة من العنف.

ان ظروف الازمات وما رافقها من تداعيات تتطلب سياسة اعادة دمج للمرأة المتأثرة بالنزاعات وما يترتب عليها من آثار كالهجرة والنزوح والاقصاء والاستبعاد والعنف عن طريق توافر فرص العمل المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي فضلا عن الاستثمار في بناء قدراتهم والتأكيد على الارتباط بين دور التعليم والعمالة والتدريب. وهذه السياسات أكد عليها قرار مجلس الامن رقم (2250) لعام 2015 والذي تم تبنيه في 9 كانون الاول 2015 وبموجبه يحث الدول على زيادة تمثيل المرأة في عمليات صنع القرارات والمشاركة في التنمية على كافة المستويات لاسيما في البلدان الخارجة من النزاعات.

خامسا: نظام حماية اجتماعي مستجيب للنوع الاجتماعي:

يتعين على العراق ان يعمل على تاسيس نظام حماية اجتماعية متماسك وشامل يمكن المواطنين العراقيين من الحصول على منافع مناسبة في جوانب مختلفة من حياتهم عند ظهور الاحتياجات، وهذا النظام يساعد على المساواة بين الجنسين للوصول الى الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل هذا النظام. ويوضح الشكل (24) مثل هذا النظام الذي يدمج وزارات مختلفة ضمن الحكومة

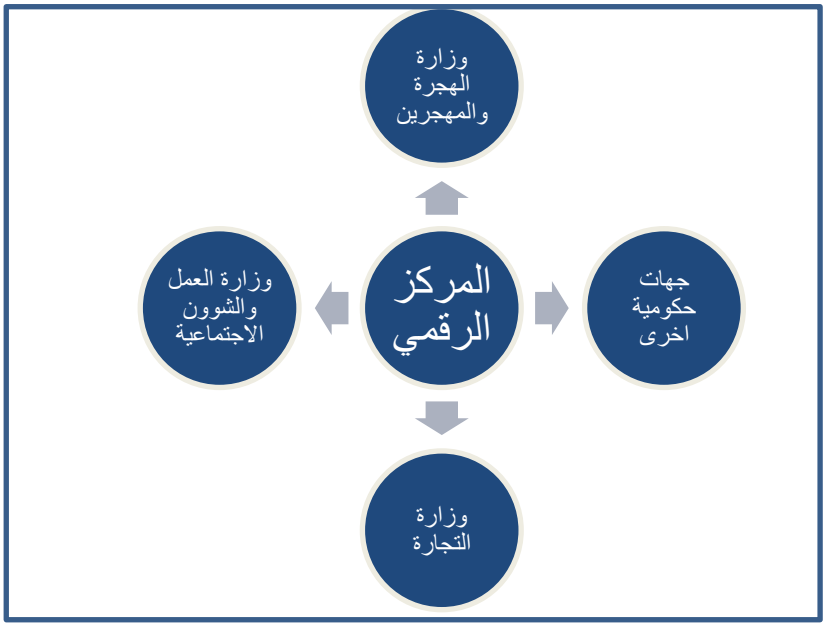

مخطط (1) : نظام حماية اجتماعية متماسك ومتعدد الطبقات

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على تقرير الامم المتحدة، اثر كوفيد 19 على الحماية الاجتماعية في العراق ، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، العراق ،2021،ص27

ان مثل هذا النظام سيكون لكل عراقي بغض النظر عن الجنس سواء امرأة او رجل رقم تعريف مميز خاص به في المركز الرقمي، وبالإمكان تقديم ذلك الرقم الى اي دائرة حكومية ،وسيمكن المركز الرقمي ترجمة تلك الهوية الى جميع الهويات الاخرى لكل جهة او دائرة حكومية، وبذلك سيساعد بتسجيل المنافع التي سبق لمقدم الطلب التأهل لها، عن طريق عدم الكشف عن جميع البيانات التي تدعم الاعانات،(تقرير الامم المتحدة،2021،ص27)

وبما ان العراق تعرض الى العديد من الحروب والتهجير وعمليات النزوح في العقود الماضية مما افرز اسر كثيرة تكون المرأة فيها هي المعيل للاسرة فان هذا النظام سيمكن هذه النساء من الوصول الى الخدمات مما يرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهن.

سادسا: الشمول المالي المعزز للاستقلال الاقتصادي للمرأة

من اجل الوصول الأليات المعززة للشمول المالي عن طريق توسيع دائرة التعامل بالخدمات المالية الرقمية لتمس المرأة بشكل اساس كفئة سوقية عامة ومهمشة، وذلك عن طريق طرح اليات تمكين المرأة ماليا ومصرفيا، والقضاء على الفجوة المستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بالشمول المالي، ويمكن للحكومة وصانعي السياسات المالية من اتخاذ اجراءات من شانها ان توثر بشكل ايجابي في الشمول المالي للمرأة وذلك في المجالات الاتية:-

1-تناول قضية الشمول المالي على اعلى مستوى للاعتراف بأهمية شمول المرأة ماليا والافصاح عن هذه الاولوية علنا من قبل السلطات النقدية والمالية

2-القيام بتركيز اكبر على عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة مع وجود اهداف واضحة للسياسات العامة واهداف كمية و العديد من الدول لديها اهداف كمية للشمول المالي بشكل عام، ولكن اذا كان لديها فجوة مستمرة بين الجنسين فانها تحتاج الى استهداف صريح لشريحة المرأة

3-يجب التأكيد على جمع البيانات مصنفة حسب النوع لمساعدة المصارف ، لان المصارف بدون بيانات لايمكن لها ان تدرك ما تمثله المرأة من اهمية في النشاط الاقتصادي، لان استخدام بيانات مصنفة للمصرف حسب الجنس توضح له ان المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وانها تدخر مبالغ كبيرة لا طفالها واسرتها(حسن والنعمة،2018،ص13)

4-العمل على تعديل وضبط الاطر القانونية والتنظيمية ، وازالة العوائق، حيث يتيح ذلك مجالات واسعة للابتكار لتحقيق المزيد من الشمول المالي للمرأة

وعلى الرغم من تحقيق بعض التكافؤ القانوني بين النساء والرجال ،مازالت توجد فوارق كبيرة قد تحد من قدرة النساء على تحسين رفاهيتها ورفاهية اسرهن عن طريق العمل او ادارة المشروعات التجارية,

5-يجب القيام بإصلاح الاطر القانونية والتنظيمية التي توثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية ،وتعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من اجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات

6-توعية وتثقيف المرأة(ماليا واقتصاديا)وتنمية عقليتها، فعن طريق عمل المؤسسات والمنظمات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا ان ترفع معدل مشاركتها في قطاع الاقتصاد الرسمي والذي يعتبر استثمار يحمي مستقبل المرأة وا بنائها ، عن طريق الخدمات المالية مثل التامين والادخار وغيرها.(عجور،2017 ،ص36)

سابعا: المزايا التفضيلية للعقود الحكومية :

في سياق الجهود الرامية الى رفع مشاركة المرأة في سوق العمل في ثلاث دول0العراق الاردن ولبنان) تم وضع خطة للتمكين الاقتصادي عن طريق لجنة تتراسها وزارة التخطيط بالشراكة مع عدد من الجهات ذات العلاقة وبالتنسيق مع البنك الدولي لتحقيق انشطة تدعم تمكين المرأة في العراق وصولا الى رفع مستوى مشاركتها في القطاع الخاص وتذليل العقبات امامها ودعم النمو الاقتصادي المستدام في البلد، وقد تم تبني انشطة للتمكين الاقتصادي للمرأة وفي مقدمتها المزايا التفضيلية التي اعدت من قبل دائرة العقود الحكومية في وزارة التخطيط ضمن دعم تمكين المرأة ومنحها خصوصية عن طريق حزمة اليات تستهدف فقرات خدمية وانتاجية وتفضيل النساء لتمكينهن بالقطاع الخاص وهي كالاتي :

1-ان يحصر التفضيل الممنوح للعنصر النسوي في العقود التي يقل مبلغها عن (5) مليار دينار عراقي وهي ما تعرف ب(العقود الصغيرة) وفقا للتصنيف المعد من قبل الدائرة الحكومية في تصنيف العقود على اساس كلفها التخمينية اخذين بنظر الاعتبار ان تكون نسبة مشاركة العنصر النسوي في الكادر الوظيفي لتلك الشركات بما لايقل عن (25%) بموجب عقود عمل معدة اصوليا مع مراعاة الاتي:

ا-يعتبر هذا التوجه خطوة اولية في طريق منح مزايا تفضيلية للعنصر النسوي في النشاط التعاقدي الحكومي حيث يمكن فيما بعد توسيع نطاق التفضيل الى المشاريع التي تزيد كلفها عن (5) مليار دينار

ب- يجب ان يكون التفضيل متعلقا بعقود ونشاطات معينة من دون غيرها وما الى ذلك:

- عقود التجهيز ل(المواد الغذائية ,الملابس)
- عقود الخدمات الاستشارية(تصاميم ,مخططات)
- عقود الخدمات غير الاستشارية(خدمات التنظيف)

2-في حال تساوي اسعار مقدمي العطاءات فتكون الافضلية للشركات التي يديرها كادر نسوي او يتملك فيها حيازة مؤهلة بما لا يقل عن(10%) من اجمالي راس مال الشركة.

3-التعامل مع شركات ومتعهدين من العنصر النسوي لتجهيز السلع للجهات الحكومية وفق اسلوب لجان المشتريات قدر تعلق الامر بحالة تساوي الاسعار

ان هذه المزايا التفضيلية وغيرها من المزايا تعزز وتوسع مشاركة سيدات الاعمال في المجالات الاقتصادية وتحفز الاستثمارات بما يحقق الاتي:-

1-توليد بيئة تمكينية محفزة للاستثمارات من قبل سيدات الاعمال

2-تعزيز دور القطاع الخاص في تجسيد اهداف التنمية المستدامة

3- زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء من اجمالي قوة العمل

4-تقلل من حدة اتساع القطاع غير المنظم في الاقتصاد العراقي وتوافر المنافسة التفضيلية لعمل النساء في القطاع الخاص المنظم، ومن ثم المزايا التفضيلية تعد رافعة اقتصادية واجتماعية ذات دلالات جندرية(محمدعلي،2021، ص24)

ثامنا: امن المرأة الصحي:

ان الوصول الى هذه النظم وجعلها رافعة محركة ومرنة ممكنة للنساء يكون من خلال الاتي:-

1- ضمان رعاية صحية امنة للمرأة، من خلال توفير خدمات رعاية صحة المرأة وتعزيز صحتها الجسدية والنفسية .
2- زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الانجابية / تنظيم الاسرة وتحسين الخدمات المقدمة كما ونوعا
3- توافر وسائل منع الحمل في المراكز الصحية والتوعية باتجاه استخدامها لتحسين صحة المرأة وتقليل نسبة وفيات الامهات
4- توافر الحماية والوقاية والبيئة الداعمة للمرأة وتحديدا للفئات ذات الخصوصية (كالمعاقات وكبار السن وغيرهن)(عيسى ، 2016، ص9)
5- توافر ظروف بيئية سليمة توفر الحياة المديدة للمرأة تقوم على استدامة البيئة للأجيال القادمة
6- توعية المجتمع حول تداعيات زواج القاصرات لما له من مخاطر على الصحة كوفيات الامهات والاطفال
7- -التأكيد على تطبيق برنامج رعاية الام الحامل في المراكز الصحية وبجودة عالية
8- فرض رقابة على المستشفيات وخصوصا الاهلية لتقليل اللجوء الى العمليات القيصرية والاجهاض الا في الحالات التي تستحق وحسب دلائل العمل، وتقليل وفيات الامهات
9- فرض رقابة على القابلات ومتابعتهن من قبل وزارة الصحة
10- توعية المجتمع حول الولادة في المستشفيات ومراجعة المؤسسات الصحية اثناء مدة الحمل وبشكل دوري من اجل تقليل الولادة على ايدي القابلة(جدة العرب)
11- التأكيد على فحوصات ما قبل الزواج وتنظيم وتسهيل العمل بتنفيذها(عبد الغني ،2007، ص84)

تاسعا : التخطيط من منظور النوع الاجتماعي

ان فكرة ادماج النوع الاجتماعي عند تخطيط التنمية المستدامة ما هي الا في جوهرها عملية لتقدير التداعيات الحاصلة على النساء والرجال معاً نتيجة ابعاد فكرة الادماج للنوع الاجتماعي في اي سياسة اقتصادية او خطة تنموية او برنامج تنفيذي او تشريعات قانونية او مشاريع يتم تنفيذها في كافة المجالات .

فالادماج او بمعنى اخر التوطين ما هو الاستراتيجية لجعل امكانيات وخبرات ومؤهلات النساء والرجال على السواء بعداً اساسياً في تصور وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج في كافة المجالات التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يصبح بإمكان الرجال والنساء القضاء سوياً على اللا مساواة عن طريق تحويل المسار القائم الى مسار مستجيب لاحتياجات النساء والرجال وبذلك سيساعد الادماج على ابراز التغيير المطلوب على المستوى المؤسساتي والتنظيمي والتنفيذي من اجل ضمان مساواة النوع الاجتماعي كتعهد مستمر(1IRAQ GENDER PROFILE:A.2018) .

وتأتي اهمية التخطيط من منظور النوع الاجتماعي عن طريق الاتي:-

أ) يساعد تحليل النوع الاجتماعي المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار على المستوى الحكومي والحكومة المحلية فضلاً عن المانحين والمؤسسات الدولية على القيام بتخصيص افضل للموارد وكفاءة وفاعلية اعلى من اجل تلبية احتياجات النساء والرجال او الفئات المهمشة ووضعها في سلم الاولويات .
ب) يمكن الاشارة عن طريق النوع الاجتماعي الى مختلف الادوار والحقوق والمسؤوليات للرجال والنساء والعلاقة بين تلك العناصر
ت) ان ادراج النوع الاجتماعي في العملية التخطيطية سيساعد صانعي السياسات من فهم حالة عدم المساواة بين الجنسين عند التخطيط و ويقوم بتحديد خيارات التدخل للمعالجة ويمنع ادامتها عند وضع مشروع جديد او تبني سياسة جديدة وتحقيق نتائج افضل
ث) يسهم تخطيط الجنسين في التقليل من حدة المشكلات عند التنفيذ(ابو غزلة وشكري ،2006،ص11)

عاشرا: التحول الرقمي المعزز لتمكين المرأة والحساس للازمات

ان معدل التغير التكنولوجي وكمية المعلومات يتزايد بسرعة غير مسبوقة. فالتقدم التكنولوجي في الاتصالات، والكمبيوتر، والذكاء الاصطناعي والتصنيع الآلي مع النمو الهائل في الهواتف الجوالة وشبكات التواصل الاجتماعي، ذات تأثير كبير على الاقتصادات في كل العالم. والابتكارات التكنولوجية يمكن أن تمكن بشكل كبير من فرص التنمية، لكنها في الوقت نفسه يمكن أن تزيد من عدم المساواة. وتشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة ستفيد ذوي المهارات العالية، بينما يتوقع ان يواجه العاملون من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة في الوظائف اليدوية مزيدا من الضغوط في ميدان الأتمتة(تاتسكوت،2012 ،ص112)، في الوقت الذي تواجه النساء أيضًا حواجز وتحديات فريدة في الوصول إلى التقنيات الجديدة. ومع الاتجاهات التنموية الأخرى، تؤدي التطورات التكنولوجية على وجه الخصوص الى تقدم مجموعات من الناس على حساب الاخرى.

ومهما يكن من أمر، يبدو ان تطور وإدارة وتأثير التقنيات الرقمية في جميع الثقافات وأنظمة الحكم لا يمكن استبعادها أو تجاهلها: فالتغيرات التكنولوجية تمثل مخاطر وفرص لتنمية مستدامة؛ وان الملاحة في هذه الأجواء ترسمها القرارات التنموية المدروسة ،وان اهميته برزت عن طريق الصعوبات التي واجهت المرأة العاملة في القطاع غير المنظم اثناء كوفيد19 بسبب فقدانها للمهارات الرقمية وعدم قدرتها التعامل مع تكنولوجيا ولتسويق الالكتروني مما فاقم من هشاشة وضعها الاقتصادي، لذا التسلح بالمهارات الرقمية في الاقتصادات المأزومة (وهي التي تعاني من الازمة)والمرتبطة بالأزمات العالمية والمحلية (Bontis،2001,p41-60) ، يعد الية من الاليات الواعدة لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا ورافعة من رافعات النهوض الاقتصادي بالنساء لذلك لابد من :

1-التشديد بأهمية التعليم والتعليم الرقمي
2-التدريب لتنمية المهارات الرقمية للنساء
3-تبني البرامج والدورات التأهيلية

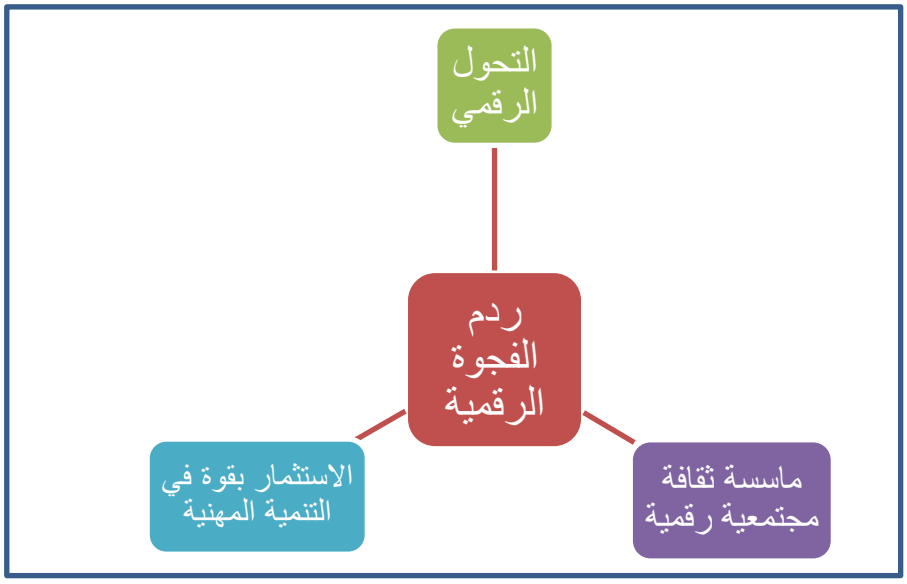

مخطط (2): ردم الفجوة الرقمية
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة ص8-9

1- المضي قدماً الى الامام:
يمكن السير بمسار واعد ازاء تمكين المرأة العراقية والنهوض بها عن طريق بناء الية لتحقيق الاولويات في تمكين المرأة تمثلت بالاتي:

أ-تسريع الخطى وإعادة ترتيب الأولويات
- التقدم نحو التوافق مع قدرة العراق على الاحتواء والتنفيذ.
- الواقعية وعدم المبالغة في التوقعات لتفادي اتساع الفجوات بين المرأة والرجل وتفاقم حالات الاقصاء
- تعزيز الإرادة السياسية للعمل واشراك المرأة في صنع القرار السياسي والاقتصادي

ب-إعادة صياغة الأطر والمنظورات المستقبلية:
- ان يكون الإصلاح الاقتصادي من منظور السياسة الاجتماعية وبما يعزز دور المرأة في هذه السياسة
- حماية سوق العمل وتفعيل سياسة الشغيل وتمكين المرأة اقتصاديا والتخفيف من الفقر

ج-الالتزام بالرؤية واعتماد المنهج الشمولي:
- التعامل مع الإصلاحات القطاعية بمنظور شامل لفهم أهميتها بما يعزز اهداف السياسة
- الوصول الى الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة

د-تعزيز آليات التشاور والتواصل والتشبيك:
- اصلاحات تنموية للفئات الهشة والمهمشة وخاصة النساء
- تجاهل الاقصاء الذاتي
- تشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة

ه -الاعتماد على القدرات الذاتية
- ان تكون الاستدامة هدفاً لراسمي السياسات والبرامج
- حشد اعلى للموارد الخاصة لاستراتيجيات تمكين المرأة
- توزيع عادل لثمار النمو بين الجنسين

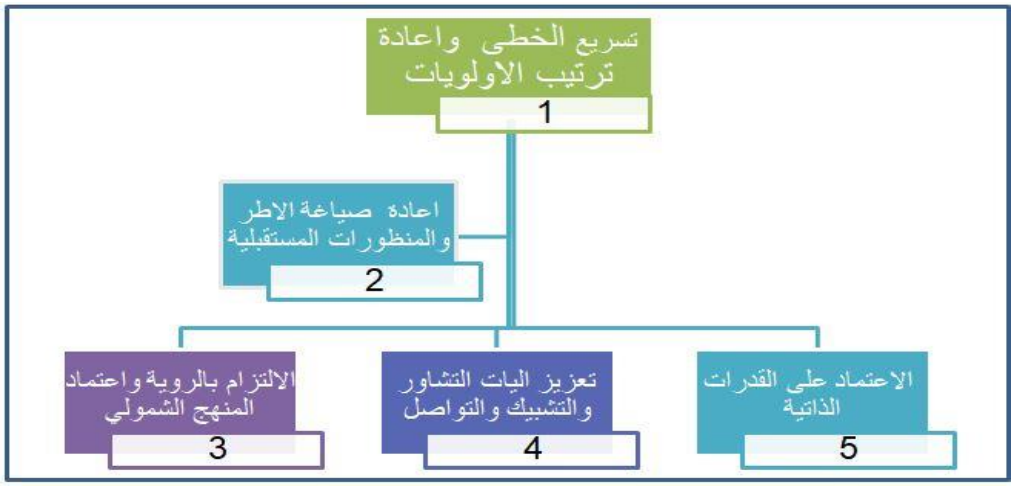

مخطط (3) المضي قدما لتحقيق الاولويات
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة ص10

الاستنتاجات

1- ان التمكين الاقتصادي لايعني تزويد المرأة بالموارد المالية فقط، بل اعطاءها القوة المساعدة الكافية عن طريق مجموعة متكاملة ومتنوعة من البرامج والقوانين والخطط والسياسات ، من اجل ضمان وصولها الى هذه الموارد بالشكل الذي يعزز ثقتها بنفسها لكونها قادرة على تحسين مستواها الاقتصادي في الوقت نفسه تعد فيه قوة دافعة لعجلة النمو وتطور البلد.
2- على المرأة منافسة الرجل على اساس متساو لحقوق اساسية مثل التطور الوظيفي، والوصول الى معلومات السوق ، وملكية الاصول المالية حتى تكون قادرة على تادية عملها بنجاح.
3- تعاني المرأة في العراق تحديات عدة تحد من دورها التنموي وتجعلها عرضة للعنف وبمستويات عالية وقد زادت الازمات من هذه التحديات ومعدلات العنف وخاصة العنف الاسري.
4- محدودية التعامل في سوق العمل عن بعد (سوق العمل الرقمي) لضعف المهارات الرقمية بين النساء والفتيات ناهيك عن الكلفة الاقتصادية المرتفعة فضلا عن الاعراف والقيم الاجتماعية التي حدت من امكانية تعامل النساء مع تكنولوجيا المعلومات

التوصيات

1- الدعوة الى الاسراع بتشريع قانون العنف الاسري في البرلمان العراقي من اجل ضمان الوقاية والحماية وخدمات الاستجابة والتدابير القانونية للحد من كافة انواع العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي.
2- تدريب وتأهيل كافة النساء عبر برامج تدريبية متطورة تعزز قدراتهن وتضمن لهن مشاركة حقيقية في التنمية مع برامج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة من النساء.
3- السعي الى عودة (وزارة المرأة) ككيان مؤسسي مستقل يهتم بشؤون المرأة ويحل مشاكلها، او اقرار قانون للمجلس الاعلى للمرأة وبذلك تضمن مؤسسة للنوع الاجتماعي بصلاحيات وموارد مالية وبشرية مناسبة.
4- ايلاء الواقع الصحي الاهتمام المناسب عن طريق توافر المستشفيات والموارد المادية لها والبشرية القادر على التعامل مع مثل هذه الازمات وخاصة ازمة(كورونا) الى جانب تشجيع البحث العلمي ومراكز البحوث التخصصية ودعمها وتكون حساسة للمرأة
5- احتواء نسب البطالة بين النساء وخصوصا في القطاع غير النظامي والقطاع الخاص المنظم عن طريق فرص عمل معززة للانتاج والانتاجية ونظم حماية اجتماعية خاصة للبطالة
6- المطالبة بأهمية التخطيط الاستراتيجي من منظور النوع الاجتماعي ليغطي كافة الاستراتيجيات والخطط والبرامج النوعية

المصادر

1- ابو غزالة ،هيفاء ،شكري، شيرين ،2006، ، الكاشف في الجندر والتنمية(حقيبة مرجعية)، ط4، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمراة، المكتب الاقليمي للدول العربية، عمان
2- البستاني, باسل ، 2009,"جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة:منابع التكوين وموانع التمكين"، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت ، لبنان
3- بن يزة ،يوسف ، 2003،"التمكين السياسي والتنمية الانسانية دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية
4- تاتسكوت دون ، ترجمة محمود,حسام بيومي ، 2012,جيل الانترنيت يغير جيل الانترنيت علمنا ، ط1دار كلمات للنشر ، مصر
5- تقرير الامم المتحدة ، "اثر كوفيد 19 على الحماية الاجتماعية في العراق"، برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ،العراق ،2021
6- جمهورية العراق ،تقرير عن مشروع المناهض للعنف في العراق ، متاح على الموقع https://presidency.iq/details.aspx ?id=83
7- حجازي ،ملاك ذكري حمدي ،2015 ، "دور بطاقة الاداء المتوازن في تحقيق مبادى الجامعة المستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، كلية التربية ،غزة
8- حسن ,احمد نوري والنعمة, نغم حسين ,2018، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق
9- الراوي ،علي عبد محمد سعيد ، 2000،"التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية "،دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ،بيت الحكمة
10- شهيب ،رشا خالد ،2017 ،الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي اداة للإصلاح والتغيير للموازنة العامة للدولة في العراق0تجارب مختارة)،اطروحة دكتورا، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،العراق
11- صبحي ،هدى واخرون ، 2006،الدعوة للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، تقرير صادر عن منظمة المرأة للأمم المتحدة
12- عبد الغني ،نجيبة، 2007،تقرير اقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الصحة، ط1،منظمة المرأة العربية ، مصر
13- عجور,حنين محمد بدر ,2017 ،"دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسةحالة البنوك-الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية ،غزة
14- علي سحر فيض الله محمد ، 2021،المراة في العراق واهداف التنمية المستدامة،وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية،قسم تمكين المراة ، العراق

15- عيسى ,زهراء ،2016واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في مملكة البحرين، منظمة المرأة العربية، القاهرة - مصر،
16- غنايم ،عثمان محمد ، 2001، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط1، دار الصفاء ، الاردن ،
17- المهداوي،وفاء جعفر و السامرائي هناء عبد الغفار ،2021، نحو استراتيجية للتحول الى جامعات مستدامة مستجيبة لتمكين الفتيات اقتصاديا العراق دراسة حالة، بحث مقدم الى موتمر كلية الادارة والاقتصاد الدولي الرابع والسنوي الخامس عشر، اب
18- النعيمات ,خليل ، 2012," تمكين المرأة المصرية، " ،وثيقة الكترونية متاح على الموقع www.maktabatmep.org

المصادر باللغة الاجنبية:

1- 1IRAQ GENDER PROFILE :A SNAPSHOT SITUATION ANAL YSIS ON GENDER EQUALITY AND WOMEN,S EMPOWERMENT,UN Women-Iraq Office,July 2018

2- Bontis , N., (2001), Assessing Knowledge Assets : Areview of the Models Used To Measure Intellectual Capital, International Journal of Management Reviews, Vol. 3, No. 1, p. 41- 60

3- Karl, M, Women and empowerment participation decision making New YorK United nations 1995.

4- Pere Tumbas,Predrag Matkovi ,Marton Sakal SUSTAINABLE UNIVERSITY TOOLS,FACTORS,MEASURES AND MODE L,University of novi Sad ,Facuity of (Economics Subotica(SERBIA),2017